دور الفواعل دون الدولاتية في تحقيق التنمية المستدامة
المجتمع المدني أنموذجا

أ. يوسف أزروال

جامعة تبسة

الملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح دور وإمكانيات المجتمع المدني وتأثيره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، لأن تحقيق التنمية المستدامة، لا يتم بمعزل وإقصاء منظمات المجتمع المدني، بل ضرورة مشاركة مؤسساته في ذلك، نظرا لطبيعته الطوعية، وغير الربحية، ولمساهمته الايجابية في تفعيل مختلف أنشطة الدولة، عبر إسهامه في بلورة السياسات، والمناهج المتعلقة بمستقبل الدولة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، التنمية، التنمية المستدامة،

Abstract

The study aims to clarify the role of civil society and its impact actor in sustainable development, because the achievement of sustainable development, it is not in isolation and exclusion of civil society organizations, but the need to post its institutions, due to the nature of voluntary and non-profit, and its contribution to the positive in the activation of various activities of the State, through its contribution to the develop policies and curricula concerning the future of the state.

Keywords : civil society, development , sustainable development

مقدمة:

فرضت التحولات العالمية والإقليمية عدة تغيرات، وفي مجالات شتى، لاسيما منه الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، والبيئية. وقد امتد أثر تلك التحولات إلى البيئة النظرية والفكرية، حيث عرفت إنتاج مفاهيم جديدة، وتصورات كلاسيكية مسها نوع التغير، التكيف، وتبيئة الوظائف، فضلا عن إعادة مفهمتها. ومن بين تلك المفاهيم المجتمع المدني، والذي أصبح بدوره فاعلا أساسيا، يحتل حيزا واسعا في أجندات الدول أثناء صنع سياستها وتنفيذها وتقييمها، والتي تعرف إجمالا بالسياسة التنموية. فالمجتمع المدني بروافده المتعددة، وباعتباره فاعل دون دولاتي يساهم بشكل واسع في تحقيق التنمية، وذلك في ظل انحسار دور الدولة وعجزها عن تلبية مطالب المجتمع، كما تراجع دورها في معالجة مختلف المشاكل، لاسيما منها البيئية(تلوث البيئة، نقص المياه، أضرار استخدام الموارد الطاقوية، ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض)، وكذلك اتساع دائرة الفقر، وانتشار الأمراض، وتفاقم نسبة البطالة...الخ

ولهذا أسعى عبر صفحات هذه الورقة البحثية إلى توضيح دور وإمكانيات المجتمع المدني وتأثيره الفاعل في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها، من خلال وظائفه. وبالتالي الإشكال الذي يتبلور لدينا يتمثل فيما يلي:

إلى أي مدى تساهم منظمات المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة على الإشكالية المذكورة، وارتأيت لتحليل الإشكالية، تحليل أدوار المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة أن أضمنها المحاور التالية:

أولا: المجتمع المدني(المضامين والخصائص، الأركان والوظائف).

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ثانيا: التأصيل المفهومي للتنمية المستدامة.

ثالثا: دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة.

أولا: المجتمع المدني(المضامين والخصائص، التطور التاريخي، الأركان والوظائف).

أ/ مفهوم المجتمع المدني وخصائصه: يقدم مجموعة من المفكرين الباحثين تعريفات للمجتمع المدني تختلف وتتمايز من خلال وجهة نظر كل مفكر على حدة، فمثلا Shils نجده يعرف المجتمع المدني بكونه مجموعة مؤسسات اجتماعية متميزة ومستقلة عن باقي دوائر الانتماء بما فيها، العائلة والطبقة والجهة والدولة، ويفعل المجتمع المدني شبكة من العلاقات، بما في ذلك العلاقة مع الدولة مع الاحتفاظ بدرجة من الاستقلال عنها وعن غيرها. ويشير تعريف كارل ماركس بأنه المجتمع المدني هو الفضاء الذي يتحرك فيه الإنسان، ذائدا عن مصالحه الشخصية، وعن عالمه الخاص، متحولا إلى مسرح تبرز فوقه التناقضات الطبقية بجلاء. ويعرف غرامشي المجتمع المدني بأنه مجموعة من البنى الفوقية مثل النقابات، والأحزاب، والصحافة، والمدارس والأدب والكنيسة، ومهماته مختلف عن وظائف الدولة وعن المجتمع السياسي[1].

وفي تعريف المجتمع المدني من حيث المبدأ، هو نسيج متشابك من العلاقات التي تقوم بين أفراده من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى .وهي علاقات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعى فيها الأمر محاسبتها، ومن جهة إجرائية، فإن هذا النسيج من العلاقات يستدعي، لكي يكون ذا جدوى، أن يتجسد في مؤسسات طوعية اجتماعية واقتصادية وثقافية وحقوقية متعددة تشكل في مجموعها القاعدة التي ترتكز عليها مشروعية الدولة من جهة، ووسيلة محاسبتها إذا استدعى الأمر ذلك من جهة أخرى[2].

ويعرف المجتمع المدني من خلال الدراسات الأكاديمية والميدانية والمتابعة التاريخية لنشأته وتطوره أن المجتمع المدني هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، أي بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التي لا مجال للاختيار في عضويتها"هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم في وجودها ونشاطها بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف[3]. ويعرف أيضا على أنه مختلف الهيئات والتنظيمات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها بقصد حماية مصالحهم والدفاع عنها، ومنها على سبيل المثال: الأحزاب السياسية، التنظيمات النقابية، الاتحادات المهنية، جماعات المصالح والجمعيات الأهلية[4]. ويرى كريم أبو حلاوة بأنه المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض مختلفة[5]. من جهة أخرى تشير أماني قنديل إلى أن المجتمع المدني جوهره العمل التطوعي فهو مجموعة التنظيمات التطوعية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والأخلاق[6].

ب/ خصائص المجتمع المدني: تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني مع الخصائص حول خصائصه، وهي كالتالي:

– القدرة على التكيف: تعني قدرة تنظيمات المجتمع المدني على التكيف والتلاؤم مع التطورات والتغيرات البيئة، ويأخذ التكيف أشكالا عدة منها التكيف الزمني؛ والذي يعني قدرتها على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، التكيف الجيلي؛ ويقصد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

به قدرة هذه التنظيمات على الاستمرار بتعاقب الأجيال من قيادات، التكيف الوظيفي؛ المتعلق بمدى قدرتها على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف والمتغيرات المتجددة.

– الاستقلال في مقابل الخضوع والتبعية: أي ألا تكون تنظيمات المجتمع المدني خاضعة لأي سلطة سواء كانت حكومة أو مؤسسة أو جماعة، وأن تتمتع بالاستقلال من حيث النشأة أولا؛ أي مستقلة من حيث التأسيس ،ثانيا مستقلة ماليا؛ لأن الاستقلال المالي هو الأساس الاقتصادي لأي منظمة كونه يحميها من ضغط الجهات الممولة، ومستقلة ادريا وتنظيميا ثالثا؛ أي استقلال مؤسسات المجتمع المدني في إدارة شؤونها الداخلية طبقا للوائحها وقوانينها الداخلية.

– التعقد: ينزع نحو تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل مؤسسات المجتمع المدني، وتعدد هيئاتها التنظيمية ووجود مستويات تراتبية وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق في المجتمع.

– التجانس: أي عدم وجود صراعات وانقسامات داخل مؤسسات المجتمع المدني، ومحاولة إدارة الصراعات- إن وجدت-بطرق سلمية[7].

د/ أركان المجتمع المدني ووظائفه:

– الركن التنظيمي – المؤسسي: فالمجتمع المدني يضم مجموعة من التنظيمات التي يشكلها الأفراد أو ينضمون إليها بمحض إرادتهم ومنها على سبيل المثال، الأحزاب السياسية خارج السلطة والنقابات المهنية والعمالية وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية والاتحادات والروابط والنوادي واللجان والمنتديات الاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية والشبابية والرياضية ، فضلا عن الحركات النسوية والطلابية والهيئات الحرفية والمراكز البحثية غير الحكومية وغرف التجارة والصناعة والمؤسسات الدينية غير الخاضعة لسلطة الدولة و كل هذه التنظيمات تعبر عن قوى وتكوينات وفئات وشرائح اجتماعية تعمل من اجل تحقيق مصالحها المادية والمعنوية والدفاع عن هذه المصالح سواء لمواجهة الدولة و مواجهة قوى وتنظيمات المجتمع المدني[8].

– الفعل الإرادي الحر : إن تنظيمات المجتمع المدني يؤسسها الأفراد بمحض إرادتهم وينضمون إليها طواعية بشروط صريحة أو ضمنية تتعلق بالسن والتعليم والمهنة ، فيتم التوافق عليها وقبولها ممن يؤسسون التنظيم أو ينضمون إليه فيما بعد.

– الاستقلالية عن الدولة : إن من ابرز أركان المجتمع المدني هو إن تتمتع تنظيماته باستقلالية حقيقية عن سلطة الدولة وهذا لا يعني انفصالها عن الدولة ولكنها استقلالية نسبية إذ تنشأ تنظيمات المجتمع المدني في الأصل بمبادرات من الأفراد والقوى والتكوينات الاجتماعية ويفترض فيها إنها تتمتع بالاستقلالية في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية.

– ركن قيمي – أخلاقي : يتمثل في مجموعة القيم والمعايير التي تلتزم بها تنظيمات المجتمع المدني سواء في إدارة العلاقات فيما بينها أو بينها وبين الدولة ومن هذه القيم التسامح والقبول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح[9].

وظائف المجتمع المدني: يصف الفيلسوف الألماني وظيفة مؤسسات المجتمع المدني الرئيسية بأنها تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، حيث تضم مؤسسات المجتمع المدني النقابات والتنظيمات المهنية والتشكيلات الاجتماعية والسياسية المنظمة وفق لوائح داخلية متفق عليها بالإجماع وبشكل حر ديمقراطي[10]. فالمجتمع المدني يراد له أن يقوم بأدوار أساسية ذات مضامين ديمقراطية تتراوح بين[11]:

– تحقيق الديمقراطية: تقوم مؤسسات المجتمع المدني بترسيخ القناعات والممارسات بأهمية احترام الاختلاف وإقرار مبدأ التعددية[12]؛

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– تحقيق النظام في المجتمع: فهي الأداة لغرض الحد من احتكار الدولة للسلطة وقوة القمع، وضبط سلوك الأفراد والجماعات تجاه بعضهم البعض[13]؛

– التوسط بين الحكام والمحكومين والتوفيق بينهما: حيث تسعى مؤسسات المجتمع المدني في هذا الإطار إلى الحفاظ على حقوق ومصالح الأفراد والفئات والجماعات المتنوعة المنتمية إليها[14]؛

– الدفاع عن حقوق الإنسان: إن مؤسسات المجتمع المدني تعد بمثابة الملجأ أو الحصن الذي يلجأ إليها الأفراد والجماعات المنتمين للمهن والتخصصات المختلفة كافة في مواجهة الأجهزة الحكومية من ناحية، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بالدفاع عن حقوق الإنسان منها[15]، حرية التعبير عن الرأي، وحرية التجمع والتنظيم وتأسيس الجمعيات والمنظمات أو الانضمام إليها، والحق في المساواة أمام القانون، وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات والحوار والنقاش العام حول القضايا المختلفة؛

– ملأ الفراغ في حالة انسحاب الدولة: مع انتشار النظام الرأسمالي ظاهرة واسعة، هي انسحاب الدولة من العديد من الوظائف التي كانت تؤديها سابقاً، وخصوصاً في النشاط الاقتصادي، إذ بدأت الحكومات تعاني من اشتداد أزمة الديون وعجزها عن سدادها وفي ذات الوقت عن الاستمرار في أداء وظائفها بنفسها التي صارت تشكل عبئاً ثقيلاً عليها لا تستطيع تحمله وذلك بازدياد انتشار النظام الرأسمالي، وعندما بدأت الدولة بالانسحاب تركت وراءها فراغا كبيرا كان لابد من ملئه في أداء تلك الوظائف، لهذا فالمجتمع المدني ومؤسساته تحركت لشغل هذا الفراغ وإلا تعرض المجتمع لانهيار خصوصاً عندما تكون مشاعر عد الرضا موجودة عند بعض الفئات التي كانت مستفيدة من الدور السابق للدولة والتي شعرت بأن الدولة قد تخلت عنها[16]، وكما يمكن أن تنهار الدولة وتعجز عن أداء وظائفها بسبب الاحتلال أو الغزو أو الحرب الأهلية، إذ أثبتت التجارب أهمية مؤسسات المجتمع المدني وإمكانية النهوض بدور بديل للحكومة[17].

– المشاركة في التنمية الشاملة: وتبرز هنا وظيفة أخرى لمؤسسات المجتمع المدني من خلال تطوير المهارات القيادية وتأهيل الكوادر، واختيار الأفراد الأكثر كفاءة، إذ أصبح لمؤسسات المجتمع المدني دور شريك للدور الحكومي في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بمختلف جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبشرية .

– التعبير عن الآراء: تعد مؤسسات المجتمع المدني قنوات مفتوحة يستطيع من خلالها الأفراد عرض وجهات نظرهم وآرائهم بحرية، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها، للتعبير عن مصالحهم بأسلوب منظم وبطريقة سليمة دون اللجوء إلى العنف طالما أن البديل السلمي متوافر ومتاح[18].

ثانيا: التأصيل المفهومي للتنمية المستدامة.

أ/ مفهوم التنمية والاستدامة: إن تعريف التنمية والاستدامة من الناحية اللغوية يتفق في مساره الوظيفي معه من الناحية الاصطلاحية، فالتنمية في اللغة مصدر من الفعل" نمّى"، يقال أنميت الشيء ونمّيته جعلته ناميا[19]. أما اصطلاحا فيقصد بالتنمية، زيادة الموارد والقدرات والإنتاجية، ويستعمل مصطلح التنمية على أنماط مختلفة من الأنشطة البشرية، مثل : التنمية الاقتصادية، التنمية الاجتماعية والتنمية البشرية[20]. أما الاستدامة لغة مأخوذة من استدامة الشيء، دام، يدوم، استدامة، أي طلب دوامه[21]. ومن الناحية الاصطلاحية يقصد بها؛ الدفع بشيء معين لأن يستمر للاستمرار لمدة طويلة من الوقت. وتشمل الاستدامة تغيرا في محتوى النمو بحيث يصبح أقل مادية واستخداما للطاقة وأكثر عدالة في تأثيراته، ويجب أن تحقق هذه التغييرات في جميع الدول كجزء من مجموع الإجراءات للمحافظة على رأس المال البيئي ولتحسين توزيع الدخل وتخفيض درجة الحساسية للأزمات الاقتصادية[22].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-نظرية التنمية من التغير الجواني إلى التغير البراني:

إن نظرية التنمية عرفت تطورا وقع فيها وعليها، إذ طرأ تغير معتبر في مكونات نظرية التنمية وموضوعاتها وقضاياها. أين بدأت تبرز العديد من المفاهيم وتزاحم مفهوم التنمية لتنتقض من أطرافه وتقتطع من مكوناته، لأن الحقل التنموي السلوكي ليس هو نفسه الحقل التنموي ما بعد السلوكي فقد فقدت التنمية نقاطا عديدة من إقليمها المعرفي ومجالها الحيوي، وتضاءلت كثيرا عما كانت عليه، وظهر مفاهيم عدة، كانت ضمن سياق جزء من مكوناتها، تنافس المفهوم الأم، وتحاول أن تحل محله أو تستقل عنه. وقد كان حسب محمد نصر عارف لفشل التنمية واقعيا الأثر على فشلها نظريا، الأمر الذي لم يؤد إلى تغيير في نظرية التنمية من الزاوية "الجوانية" فحسب، بمعنى ما يتعلق بالمكونات والمحددات النظرية، بل أدى إلى تغير نظرية التنمية من الزاوية "البرانية" أيضا، فيما يتعلق بالمجال الحيوي للحقل وموقعه في علم السياسة وعلاقته بالحقول الأخرى[23]. فعبر هذا السياق المعرفي أفرز الواقع التنموي مفهوم التنمية المستدامة، ليقدم تجاوزا لقصور البراديغم التنموي السلوكي. وتسعى معظم الاجتهادات الفكرية إلى البحث في تساؤل رئيسي حول مفهوم التنمية المستدامة مفاده؛ هل يمكن تحقيق تنمية مستدامة منسجمة مع متطلبات البيئة؟ وهل عند التخطيط لتنمية غير مضرة بالبيئة لا نواجه قيودا تحول دون تحقيق طموحات وأهداف الإنسان على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والرفاهي في ظل الاستمرارية والاستدامة[24]؟

وسنحاول أن نقدم بعض التعريفات الخاصة بالتنمية المستدامة، والتي على الرغم من اختلاف زوايا النظر إليها، سواء من المنظمات آو المختصين، أين كان لهذا الاختلاف انعكاس على تعددية اصطلاحات التنمية المستدامة منها، التنمية التضامنية، التنمية المتواصلة، التنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية، إلا أنه تتفق حول المحاور الرئيسية لهذا المفهوم، غير أن هذا لم يمنع توحيده، ولعل من أهمها:

- تعريف الاتحاد العالمي لحركة زراعة العضوية 1977: التنمية المستدامة عملية شاملة منتظمة ومتناغمة مع البيئة، تهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي واستيفاء الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع على تنمية قدراتهم وإدارتهم للموارد الإنتاجية والطبيعية بشكل متجدد[25].

- تعريف الاتحاد العالمي للحفاظ على الموارد البيئية 1981: في تقرير الاتحاد المخصص للتنمية المستدامة والصادر عام 1981 بعنوان "الإستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة" تم توضيح التنمية المستدامة، حيث عرفها بأنها السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بعين الاعتبار قدرات وإمكانيات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة[26].

- تعريف الوكالة العالمية للبيئة والتنمية1987: تطرق تقرير برونتلادGro Harmel Bruntland إلى التنمية المستدامة وعرفها بأنها التنمية التي تقابل احتياجات الأفراد الأساسية دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها، وهي تتضمن مفهومين أساسيين[27]، أولا مفهوم الحاجات وخصوصا الأساسية لفقراء العالم، والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة، ثانيا فكرة القيود التي تفرضها التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة للاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل. فالتنمية المستدامة تقتضي تلبية الحاجات الأساسية للجميع، وتوسيع الفرصة أمام الجميع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل، كما لا يمكن استدامة مستويات الحياة التي تذهب إلى أبعد من الحد الأدنى الضروري دون أن تأخذ أنماط الاستهلاك بعين الاعتبار الاستدامة بعيدة المدى.

- تعريف المنظمة العالمية للزراعة 1989: التنمية المستدامة هي إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسسي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية، إن تلك التنمية المستدامة (في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعة والغابات والمصادر السمكية) تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية النباتية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم بأنها ملائمة من الناحية الفنية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[28].

– تعريف منظمة الغذاء العالمية : إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغيير التقني و المؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرار إرضاء الحاجات البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية أن تلك التنمية المستدامة تحمي الأرض والمياه والمصادر الوراثية والحيوانية ولا تضر بالبيئة، وتتسم على أنها ملائمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية[29]. والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم[30].

– تعريف Sart Gogiterra تنمية توقف بين التنمية البيئية الاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاث فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية، وممكنة من الناحية البيئية، إنها تنمية تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون نسيان الهدف الاجتماعي، والذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة عدم المساواة والبحث عن العدالة[31].

ويعرف أسامة الخولي التنمية المستديمة بأنها، تلك التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ...إنها عملية تغير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي، بتناسق يعزز الإمكانات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم[32].

إذن، التنمية المستدامة هي التنمية الحقيقية ذات القدرة على الاستمرار والتواصل من منظور استخدامها للموارد الطبيعية، والتي يمكن أن تحدث من خلال إستراتيجية تتخذ التوازن البيئي كمحور ضابط لها، وفيما يلي نستعرض أهم النقاط التي تميز تعريفات التنمية المستدامة[33]. فهي تختلف عن التنمية في كونها أشد تداخلا وأكثر تعقيدا وخاصة فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية؛ و تتوجه أساسا لتلبية احتياجات أكثر الطبقات فقرا أي أنها تسعى للحد من الفقر العالمي، كما تحرص على تطوير الجوانب الثقافية والإبقاء على الحضارة الخاصة بكل مجتمع؛كما أن عناصرها مرتبطة ببعضها نظرا لشدة تداخل الأبعاد والعناصر الكمية والنوعية؛فضلا عن أنها عملية مجتمعة، يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات، ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد؛ وعملية واعية، وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات، ذات إستراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية ومخططات وبرامج.

ب/ السياق التاريخي لمفهوم التنمية المستدامة: لقد عرف مفهوم التنمية تطورات عدة؛ نتيجة للتغيرات العديدة التي تواجهها المجتمعات من جهة، وانعكاسا حقيقيا للخبرات الدولية التي تراكمت عبر الزمن في هذا المجال من جهة أخرى، وعلى العموم يمكن إيجاز مختلف المراحل التي مر بها مفهوم التنمية في أربع مراحل متعاقبة ومتداخلة، فخلال عقد الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها" ارتفاع مستوى دخل الأفراد، فهي بذلك مرادف لمفهوم النمو الاقتصادي وكانت في نظر الاقتصاديين عبارة عن عملية يزداد فيها الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد، لتأخذ بذلك مفهوم التنمية صيغة النمو الاقتصادي.

وخلال عقد الستينات أصبحت التنمية الاقتصادية تعني مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية من الناتج الوطني، وبعد أن صاحب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي زيادة في عدد الفقراء وارتفاع معدلات البطالة، أعيد النظر في منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات؛ أصبحت التنمية تعنى بجميع جوانب المجتمع، وطرق تحسين جودة حياة كل السكان، دون التركيز فقط على زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومع تفاقم المشاكل البيئية التي باتت تهدد حياة كل من على كوكب الأرض، وظل إهمال وتجاهل التنمية البيئية، كان لابد من إرساء فلسفة تنموية جديدة تقوم على التنسيق بين مختلف الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، والتي تتمثل في التنمية المستدامة التي كانت نتاج انعقاد العديد من المؤتمرات والندوات. [34] ففي 1949 استضافت الأمم المتحدة مؤتمرا في "لاسيكسس -نيويورك "أين ظهر مصطلح" التنمية المستمرة وانتشار تطبيق أسلوب حماية الموارد الطبيعية واستغلالها". وخلال مؤتمر البيئة الإنسانية عام 1972 باستكهولم أعيد النظر في مسألة حماية أو المحافظة على الموارد الطبيعية فقد ناقش هذا المؤتمر للمرة الأولى القضايا البيئية وعلاقتها بواقع الفقر وغياب التنمية في العالم. من ناحية أخرى انتقد مؤتمر استكهولم الدول والحكومات التي لازالت تتجاهل البيئة عند التخطيط للتنمية، وأشارت وثائق المؤتمر إلى ضرورة وضع الاعتبارات البيئية ضمن السياسات التنموية والى ضرورة استخدام الموارد الطبيعية بأسلوب يضمن بقاءها واستمرارها للأجيال القادمة. وفي عام 1973 كان تقرير المنظمة العالمية للزراعة الذي ناقش مفهوم الحماية "الاستعمال الرشيد لموارد الأرض بهدف تحقيق نوعية راقية من الحياة للجنس البشري"، وأشار إلى ضرورة التوسيع فيه لشرح أهداف التنمية الاقتصادية .واستخدم بعدها مصطلح" التنمية المستدامة " في نقاشات مؤتمر الأمم المتحدة عام 1974 في كوكويوك - المكسيك - الذي أكد ضرورة وضع سياسات تهدف إلى إشباع أبسط احتياجات الدول الفقيرة والتحقق من حماية الموارد الطبيعية والمحافظة عليها وكذا حماية البيئة[35]. وفي سنة 1987 قدمت الجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"، الذي يعرف بتقرير برونتلاند، حيث أظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وكانت رسالة هذا التقرير دعوة إلى مراعاة الموارد البيئية وتلبية الحاجات المستقبلية. ويعد الكتاب الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي تنموية وبيئية[36].

وبتاريخ 3-4جوان1992 وعلى غرار الكوارث الطبيعية التي حدثت في العالم، مثل حادثة تشرنوبيل وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أو ما يعرف قمة الأرض في ريو دى جانيرو Rio de Janeiro بالبرازيل، وارتكزت أهم محاور هذا المؤتمر على الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى الدولي[37].

وفي سنة1997 دورة الجمعية العامة الاستثنائية مؤتمر قمة الأرض+ 5 بنيويورك، تعتمد برنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، بما يشمل برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 إلى2000 [38]. وفي مؤتمر كيوتو1998 ذهب إلى تثبيت تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي عند مستوى يحول دون تدخل الإنسان في النظام المناخي، وذلك في إطار فترة زمنية كافية، ووسط انقسام دولي حاد، تبنى مؤتمر الأطراف في نهاية اجتماعات دورته الثالثة في كيوتو " بروتوكول كيوتو"، والذي نص على أن تقوم الدول الصناعية ككل بتخفيض انبعاثاتها من غازات الاحتباس الحراري بما نسبته 5.2 بالمائة من مستويات انبعاث هذه الغازات. وسيكون معدل خفض الغازات الأمريكية 7 بالمائة والاتحاد الأوربي 8 بالمائة واليابان 6 بالمائة وكندا 6 بالمائة[39]. كما قام المؤتمر بتحديد قائمة الغازات التي تخضع للاتفاقية.

ويعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية من بين أهم الإعلانات التي صدرت بشأن التنمية المستديمة، وذلك على اعتبار أنه يسطر الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستديمة، وهي آليات مهمة لتعزيز أ ولويات السياسات الاجتماعية والاقتصادية والربط بينها، ومنحت لجميع البلدان مهلة إلى غاية عام 2002 بهدف صياغة ووضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستديمة، وتعكس إسهامات ومسؤوليات جميع الأطراف المعنية. كما قام رؤساء وحكومات 147 دولة وحكومة في سبتمبر 2000 ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتوقيع على إعلان الألفية أهداف التنمية للألفية الثالثة وغاياتها . كما أصدرت الأمم المتحدة تقريرا عن قمة الأرض بجوهانسبروغ، والتي دامت من 26 أوت إلى 04سبتمبر 2002 بجنوب إفريقيا، والذي تمحور حول التنمية المستديمة، وتم تحديد الأهداف الأساسية من تحقيق التنمية المستديمة، والتي تمثل سبع أهداف في كل من الأبعاد الثلاثة للتنمية المستديمة، البعد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حيث يفسر كل هدف من هذه الهداف والعلاقة التي تربطه بالبعد[40]، كما تم التطرق إلى، الإقرار بضعف التقدم المحرز منذ مؤتمر ريو سنة 1992، وإعادة التأكيد على المقررات السابقة الخاصة بتمويل التنمية و محاربة الفقر و تشجيع حركة التجارة العالمية؛ وتعهد الشعوب بخفض عدد السكان المحرومون من الصرف الصحي بمقدار النصف بحلول عام 2015 كما تعهدت الولايات المتحدة بتقديم 970 مليون دولار للمشاريع المرتبطة بذلك؛ وتعهد المشاركون بزيادة كفاءة الطاقة النفطية، وأعلن(إ أ) على شراكة قيمتها 400 م دولار؛ فضلا عن تقليص الفجوة بين دول الشمال و الجنوب و توفير الإمكانيات للقضاء على الفقر.

– في 16 جانفي 2005 ؛ عقد اجتماع دولي بمنتريال، لمتابعة ومراجعة بروتوكول كيوتو للحد من انبعاث الغازات الدفيئة.

– خلال 2007 عقد مؤتمر جاكرتا بأندونيسيا أو ما يسمى مؤتمر15 +Rio تم من خلاله الإشارة إلى تحديات التنمية المستدامة للسنوات الثلاثين القادمة، كما تم وضع جملة من الإصلاحات العامة للظروف البيئية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسات الدولية في إطار يحترم التنوع الثقافي[41].

ج/ مرتكزات التنمية المستدامة: إن التنمية المستدامة ترتكز على عدة أسس، تشكل في ترابطها التنمية المستدامة، تتمثل في:

– تلبية الحاجات الإنسانية للسكان: تعمل التنمية المستدامة على إعادة توجيه الموارد بما يضمن الوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع وتحسين مستوى معيشتهم، فهي تتغيأ القضاء على الفقر انطلاقا من اقتناعها بأن عالما يستوطنه الفقر وعدم المساواة يكون عرضة للأزمات البيئية والاجتماعية ولاقتصادية، وهذا يتطلب مستوى سكاني مستديم.

– الإدارة البيئية السليمة: إن تلبية احتياجات الحاضر تستوجب عدم الإخلال بقدرة الأجيال على تلبية حاجياتها، ما لم توجد إدارة قادرة على ضمان استمرارية الاستفادة من الموارد الطبيعية، من دون إهدار، وفي إطار القيود البيئية، ويعني بالإدارة البيئية السليمة تلك التي تساهم بتحقيق التنمية المستديمة بالاستخدام الفاعل لكل الأدوات الممكنة(التشريعات، القوانين البيئية، تقويم الأثر البيئي)[42].

– التنمية البشرية: لا تنمية مستدامة دون تنمية بشرية مستدامة، فالتنمية البشرية هي عملية توسيع الخيارات المتاحة أمام المجتمع، وأهم هذه الخيارات اكتساب المعرفة، الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان، تتضمن التنمية البشرية ثلاث جوانب: أولا تشكيل القدرات البشرية مثل تحسين مستوى الصحة، ثانيا استثمار أفراد المجتمع لقدراتهم المكتسبة، ثالثا يتعلق بالمعرفة و التعليم.

– الاقتصاد البيئي: يعد الاقتصاد البيئي فرع من فروع العلوم الاقتصادية يعالج العلاقة بين المجتمعات البشرية والبيئية في إطار السياسات الاقتصادية البيئية، يهدف إلى إدماج البيئة في الإطار الخاص بالعلوم الاقتصادية، ويعد الاقتصاد الجهاز العصبي للتفاعلات بين البيئة والتنمية، لذلك تعتمد التنمية المستدامة عل مدى النجاح في الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي.

– التكنولوجيا السليمة بيئيا(التكنولوجيا النظيفة): قصد تحقيق التنمية المستدامة، لابد من إعادة توجيه التكنولوجيا المستخدمة ما يجعلها أكثر ملائمة للبيئة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

– الاعتماد على الذات والتعاون الدولي للمشكلات البيئية العالمية: إن إطار التنمية المستدامة يعتمد على الذات، أي داخل الحدود الوطنية، وفي حدود القيود التي تفرضها الموارد الطبيعية، أي لابد لكل دولة أن تتعايش مع بيئتها، وفقا للأسس المحلية، وبما يتيح المواءمة بين حاجاتها ورغباتها، والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية[43].

د/ أبعاد التنمية المستدامة: إن أبعاد التنمية المستدامة تشكل وحدة مترابطة ومتداخلة، في إطار يتميز بالضبط الشديد وترشيد الموارد، وقد أصدرت لجنة التنمية المستدامة المنبثة عن قمة الأرض كتابا حول مؤشرات التنمية المستدامة تضمن نحو 130 مؤشرا، مصنفة في أربعة أبعاد، اقتصادية، اجتماعية، بيئية وتكنولوجية.

– البعد الاقتصادي: ويتضمن هذا البعد الانعكاسات والمؤشرات الحالية والمستقبلية للنشاط الاقتصادي على البيئة وينطوي على[44]، معدل نصيب الفرد من استهلاك الموارد الطبيعية ،

والقضاء على الفقر، والحد من التفاوت في توزيع الدخول.

– البعد الاجتماعي: ينطوي البعد الاجتماعي على المستلزمات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، كالحكم الصالح، وتوفير الخدمات الصحية والتعليمية، والنمو السكاني وتوزيعهم.

– البعد البيئي: يقصد به تحقيق الرفاهية الاقتصادية للأجيال القادمة بالحفاظ على البيئة وحمايتها من التلوث، وتمكينها من توفير مستوى معيشي يتحسن باستمرار ومع مرور الزمن، ويتضمن ما يلي[45]، المحافظة على الموارد المائية، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري[46].

– البعد التكنولوجي: إن استخدام التكنولوجيا أدى إلى زيادة الإنتاجية، ويتضمن[47]، استخدام التكنولوجيا النظيفة في الصناعة، تبني التكنولوجيا العالية.

ثالثا: دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة

إن منظمات المجتمع المدني في سعيها لتحقيق أهدافها، لإشباع حاجيات المواطنين والمجتمع على السواء، من خلال دورها الخدمي وعملها الخيري التطوعي، تعتمد في ذلك على مقاربة تشاركية واعية وهادفة لتحقيق تنمية مستدامة بجميع جوانبها، كما تعمل على ترقية الوعي المستدام بأشكاله المختلفة، ولدى جميع زمر المجتمع، الأمر الذي يستوجب توافر مقاييس ومؤشرات تقاس بها نسبة تحقيق تلك الأهداف مجتمعة أو منفردة[48]، وسنوضح مجمل هذه المعايير فيما يلي:

1– مشاركة المجتمع المدني في صنع القرارات البيئية: لا ينحصر دور الجمعيات في الاستشارة فحسب، بل يتعداه في الكثير من الحالات إلى المشاركة في صنع القرار البيئي من خلال حق التمثيل داخل بعض الهيئات الحكومية، رغم عدم اتساع هذه الإمكانية إلى جميع الهيئات المشرفة على حماية البيئة، إلا أن النص على المشاركة في بعض الهيئات يعكس تحولا جذريا في ممارسات الإدارة التقليدية التي تفضل الأسلوب الانفرادي في صنع القرار[49].

– المشاركة في عقد المؤتمرات الخاصة بالبيئة والتنمية المستدامة: تظهر مشاركة منظمات المجتمع المدني في المشاركة في صنع القرارات عبر مشاركته مثلا في مؤتمر استوكهولم1972 ، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج مونتيفيديو للتطوير والمراجعة الدورية للتعاون البيئي1981، مؤتمر ريو دي جانيرو1992 ، مؤتمر جوهانسبورغ2002، فضلا عن هذا، مؤتمر" الدور التكاملي للتنظيمات غير الحكومية والدولية في التنمية المستدامة " الذي عقد في دولة قطر من 4–6 مارس 2002 ، الذي نوه بأهمية دعم الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة بشكل عام وحماية البيئة بشكل خاص، وتم التطرق إلى هذا الأمر من خلا ل ورشتا عمل : الأولى تحت عنوان" بناء القدرات الذاتية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية" ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والثانية كانت بعنوان" احتياجات الجمعيات والتنظيمات غير الحكومية وكيفية التعامل مع المؤسسات الدولية للتسريع في دفع عجلة التنمية المستدامة للمجتمعات"[50].كما تشارك المنظمات الدولية غير الحكومية في السياسات البيئية العالمية من خلال العديد من الطرق، حيث أنها تعمل على إثارة الوعي العام حول القضايا البيئية، والتي يمكن أن تأخذ الأشكال التالية:

– الخبرة والتحليل: حيث أن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تسهل المفاوضات عن طريق منح السياسيين أفكار وخيارات خارج القنوات البيروقراطية الرسمية.

– المنافسة الفكرية للحكومات: حيث أن المنظمات غير الحكومية تتمتع بمهارات وقدرات تحليلية وتقنية أفضل بكثير من المسؤولين الحكوميين.

– تعبئة الرأي العام: المنظمات غير الحكومية تؤثر في الرأي العام عبر الحملات الواسعة.

– تمثيل من ليس له صوت: إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تساعد على التعبير عن مصالح الأشخاص غير الممثلين في عمليات صنع السياسة العامة.

– تقديم الخدمات: إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تقدم خبرات تقنية حول قضايا معينة التي يحتاجها المسؤولون الحكوميون، بالإضافة إلى المشاركة في النشاطات العملية.

– المراقبة والتقييم: إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن تعمل على تقوية الاتفاقيات الدولية عن طريق مراقبة جهود المفاوضات والالتزامات الحكومية.

– شرعية آليات اتخاذ القرارات على المستوى العالمي: إن المنظمات غير الحكومية يمكن أن توسع قاعدة المعلومات لاتخاذ القرارات، تحسن النوعية، شرعية القرارات السياسية للمنظمات الدولية[51].

– المجتمع المدني والتربية البيئية؛ تهدف التربية البيئية إلى تدريب الأفراد لتحمل المسؤوليات واتخاذ القرارات الخاصة بسلوكاتهم الفردية، أو القرارات التي تهم الحياة العامة من خلال المشاركة والتأثير في تسيير الشؤون العامة المتعلقة بالبيئة على المستوى المحلي والمركزي، ولا يمكن للتربية البيئية أن تحقق أهدافها ما لم يتم تنمية وتطوير الشعور بالمواطنة[52]. ويساهم المجتمع المدني في مجال التوعية البيئية من خلال القيام بأنشطة متنوعة، وتأسيس نواد موازية داخل الجامعات والمدارس والندية الاجتماعية، ليكون محور برامجها المشكلات البيئية، ويتضح دورها أكثر في مناقشة المشاكل البيئية في جلسات خاصة أو عامة، لا سيما مشكلة تلوث المياه والبحار والحفاظ على التنوع الحيوي، ومشكلة الاحتباس الحراري وتوسع ثقب الأوزون، ومشكلات الصرف، والمخلفات الصلبة، وانقراض بعض الحيوانات، وأهمية المساحات الخضراء[53].

– المحافظة على البيئة عبر الضغط على الحكومة: كما تستخدم منظمات المجتمع المدني التوعية و التحسيس بأهمية المحافظة على البيئة، فإنها أيضا تلجأ إلى الاعتماد على الضغط على المؤسسات الرسمية في هذا المجال، فعلى سبيل المثال الحافز الذي أثار البيئية اليابانية يرتبط بسلسلة من الوقائع المأساوية، حدثت خلال الستينات وعرفت بأحداث التلوث "الأربع الكبرى"؛ التسمم بالزئبق في مينماتا ونيجاتا الذي تسبب في مقتل وإعاقة كثير من الأشخاص، تلوث الهواء الذي سبب ضيق التنفس الشعبي في بوكايشي، والتسمم بالكاديوم في مقاطعة تويامـا، الذي قاد إلى الإصابة بأمراض العظام. وقد بدأ الاحتجاج بحركة قام بها ضحايا الأحداث، ثم توسع ليشمل اهتمامات بيئية أكثر عمومية. وكان التأثير النهائي لحركات الاحتجاج مشهودا؛ ابتداء من جلسة حول "الحمية اليابانية" سنة1970 التي عرفت بـ" حمية التلوث" شرعت الحكومة الوطنية أكثر من عشرة قوانين تشمل السيطرة على التلوث، وأوجدت وكالة حماية البيئة، ووضعت عقوبات بالغرامة أو السجن على الملوثين[54].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فمن خلال تفحصنا لدور المنظمات غير الحكومية والبعد البيئي للتنمية المستدامة لنجد أصناف المنظمات من المنظمات التي تصب جل اهتماماتها في القضاء على التلوث البيئي والحفاظ على الغطاء النباتي والثروة المائية والحيوانية، فهناك جمعيات شعارها التشجير ونشر الوعي بضرورة الحفاظ على الثروة النباتية، وهناك جمعيات شعارها القضاء على تلوث البيئة الناجم عن قلة وعي أفراد المجتمع بضرورة العيش في محيط نظيف يضمن الممارسة الحسنة لكل الأعمال الإنسانية[55].

2- المجتمع المدني والمجال الاجتماعي: توجه خيري أم تمكيني؟

لمنظمات المجتمع المدني في العديد من دول العالم دوراً فعالا في المجال الاجتماعي، لا سيما سعيه للتقليل والقضاء على الظواهر الاجتماعية السلبية، مثلاً هناك العديد من المنظمات التي تهتم بقضايا الرعاية الاجتماعية، حيث يحتل هذا المجال المرتبة الأولى في الأنشطة التي تقوم بها المنظمات غير الربحية في معظم محافظات اليابان. فبمطالعة تقرير الشبكة العربية للمنظمات الأهلية عن مكافحة الفقر، نرى بأنه لا يوجد موقف مسبق من غلبة التوجه الخيري علي المنظمات الأهلية العربية، إلا أنه يجب أن نوجه القاريء إلي أن التوجه الخيري هو علاقة مباشرة بين مانح ومتلق وهي علاقة تستهدف مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني، وبشكل مباشر ومؤقت، لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للحياة. أما التوجه التنموي فيشير في مضمونه إلي التمكين، بمعني مساعدة الطرف الأول للطرف الثاني المتلقي لأن يزداد اعتماده علي نفسه بما يؤدي إلي تحسين نوعية حياته، ومن خلال التدريب والتأهيل للحصول علي فرصة عمل والارتقاء بذاته[56].

من ضمن الأمثلة الدالة على الحالة الأولى الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في تقديم الرعاية الصحية للمواطنين في بلدان مثل مصر والأردن ولبنان. فعلى سبيل المثال في لبنان، فإن المنظمات غير الحكومية تسهم في خفض التكلفة الصحية ما بين 30 بالمئة و40 بالمئة، وفي الأردن تغطي المنظمات غير الحكومية 60 بالمئة من خدمات الرعاية الاجتماعية، وفي مصر يعتمد 14 بالمئة من السكان على الخدمات الصحية التي تقدمها الجمعيات الأهلية. بيد أنه كما سبقت الإشارة في موضع سابق أن هذا النوع من النشاط لا يسعى في الأغلب الأعم إلى إحداث تعديل جوهري في السياق العام سياسياً ومؤسسياً. أما في الحالة الثانية وهي حالة بناء الشراكة، فإن الأمر يختلف، فالشراكة في أحد أبعادها الأساسية هي إسهام مباشر في عملية صنع السياسة من جانب أطراف عملية الشراكة، كما أنها تسعى إلى تغيير السياق السياسي والمؤسسي العام.

برزت في الآونة الأخيرة نماذج وتجارب للشراكة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في مجالات عديدة في الوطن العربي، مثل تنمية العشوائيات والتعليم ومكافحة الفقر والتنمية الريفية ومواجهة البطالة وغيرها. فعلى سبيل المثال في قضية مكافحة الفقر أصدرت دول عربية عديدة استراتيجيات لمكافحة الفقر شارك في إعدادها ممثلون عن المجتمع المدني[57]. ففي مصر ظهرت في عام 2003 مبادرة قومية لرعاية الأطفال بلا مأوى، حيث تأسست شراكة بين المجلس القومي للطفولة والأمومة وهو مجلس شبه حكومي، وشبكة الجمعيات الأهلية المعنية بوضع إستراتيجية متكاملة للحد من الظاهرة. وعلى المنوال نفسه قامت شراكة بين المجلس القومي للمرأة وحوالي 300 جمعية في مصر لمساعدة المرأة المعيلة للأسر[58].

- قضية التعليم: ما زالت قضية التعليم تشكّل مع مطلع الألفية الجديدة تحدياً ضخماً سواء على مستوى القيد في التعليم الأساسي، أو تكافؤ الفرص بين الجنسين، أو على صعيد مواجهة مشكلات التسرب من التعليم وتحسين نوعيته. تحظى هذه القضية باهتمام عديد من المنظمات غير الحكومية في بلدان عربية مثل مصر ولبنان والسودان وتونس. فتونس دخلت بعض الجمعيات الأهلية في شراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة شؤون المرأة في مجال محو الأمية وتعليم الكبار. ففي عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2000 تم البدء في برنامج وطني برعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، يطمح في تخفيض نسبة الأمية الأبجدية من 27 بالمئة إلى 20 بالمئة في عام 2004، وتم تنفيذه من خلال 24 جمعية جهوية و60 جمعية محلية[59].

– مكافحة الفقر: شهد عام 2003 في بيروت إطلاق تقرير لبنان حول الأهداف الإنمائية للألفية من مبنى الأمم المتحدة هناك. هذا فضلاً عن عدد من أوراق العمل والمنتديات والأنشطة التي نظمتها وكالات الأمم المتحدة العاملة في لبنان والمؤسسات الحكومية والقطاع الأهلي للإحاطة بموضوع التنمية والفقر، ووضع خطوات واستراتيجيات واضحة للتعامل مع هذه القضية. ففي تونس – ووفقاً للقانون الأساسي رقم 67 لسنة 1999– والمتعلق بالقروض الصغيرة، سمح لعديد من الجمعيات التونسية في إطار علاقة شراكة مع البنك التونسي للتضامن إسناد قروض صغيرة للفئات ضعيفة الدخل من أجل تحسين ظروف حياتها. ويبلغ عدد الجمعيات الحاصلة على تراخيص من وزارة المالية لتنفيذ هذا البرنامج 69 جمعية تستهدف مناطق متعددة من الجمهورية التونسية.

– الصحة: يملك القطاع الأهلي في لبنان 700 مركز صحي من أصل 800 موجودين على الأراضي اللبنانية. وترى وزارة الصحة أن التعاون مع القطاع الأهلي لتنفيذ البرامج الوقائية قد أثبت فعاليته، مما يعني أهمية تعزيز هذا التعاون واعتبار العلاقة المتجسدة بعقود مع مراكز المؤسسات الأهلية بادرة تستحق الدعم. وفي إطار تعزيز التوجه الجديد لوزارة الصحة بالانخراط في إستراتيجية الرعاية الصحية الأولية أقرت الوزارة عام 1996 وبالتنسيق مع البنك الدولي إجراء عقود مع المؤسسات الأهلية، فأطلقت الإستراتيجية الوطنية للإعاقة الصحية الأولية بمشاركة القطاعات الصحية الوطنية الرسمية والأهلية والخاصة. وتم إجراء عقود مع 30 مركزاً صحياً منها 20 مركزاً تابعاً للقطاع الأهلي و10 تابعة لوزارة الصحة[60].

وتعمل المنظمات غير الحكومية من أجل تحقيق أهدافها من خلال قيامها بنشاطات ذات النفع العام في مجالات عدة ، خيرية وصحية وتعليمية واجتماعية وترفيهية ورياضية ودينية، تشكل في مجموعها المجال الحيوي للنشاط التطوعي والخيري، حيث تنتج الخدمات وتساهم أحيانا في إنتاج السلع في جو لا تجاري ولا ربحي، كما تؤمن هذه المنظمات بيئة منظمة للعمل الإنساني، يعمل فيها الناس باختيارهم الخاص وأحيانا متطوعين بإرادتهم مستقلين عن الإدارة الحكومية، ويؤمنون الخدمات والتدريب والخبرات ضمن إستراتيجية عمل تلقائي تطوعي ذاتي التنظيم. وتختلف مجالات نشاط عمل المنظمات غير الحكومية باختلاف أهدافها ووسائلها واهتماماتها، ومن بين الاهتمامات الرئيسية للمنظمات الغير حكومة نجد تلك ذات الطابع الاجتماعي كالشراكة المجتمعية والجمعيات الخيرية التي تعمل على نشر الوعي وإصلاح المجتمع وهو ما يتطلب من هذه المنظمات كفاءة عالية[61].

3– الدور الاقتصادي للمجتمع المدني: إنه من المستعصي الفصل اليوم بين المساواة في الحقوق السياسية من جانب ، و الحقوق الاقتصادية من جانب آخر ، أو العمل على اختزال أحدهما لصالح الآخر، ولكن أن نجعل من الحرية الاقتصادية و تفرعاتها موضوعا للتحرر السياسي. كل هذا يمكن أن يجسده قطاع كبير من العمل التطوعي عن طريق الجمعيات ولكن بمستوى ضعيف من خلال المشاركات في إنتاج المصادر البشرية ، و بأكثر شمولية ، في المشاركة بإنتاج الفرد من خلال تشييد علاقات من التعاون مع المشاريع ، مقترحين نموذجا جديدا من علاقات العمل، و ذلك من خلال النشاط و الفعالية وقوة الضغط الناتجة عن الجمعيات التي تتعلق بالمستهلك. إذا العمل التطوعي عن طريق الجمعيات هو وسيلة جديدة لإعادة تشكيل الاقتصاد بطريقة أخرى، حيث يتم طرح المسألة الديمقراطية أكثر مما يكون الوزن لصالح الاقتصاد في كليته[62]، كما تتضح الأهمية الاقتصادية للمنظمات غير الحكومية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في كونها تحتل المنظمات غير الحكومية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكانة مرموقة في اقتصاديات الدول الغربية وهذا للدور الذي تؤديه وسنحاول ربط نشاط المنظمات غير الحكومية بأبعادها كما يلي:

– المنظمات غير الحكومية والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة لقد استحوذت المنظمات الغير الحكومية على حيزا مهما من الثروة القومية في بلدان المتقدمة، وتقدم خدمات كثيرة في مجالات عدة، فالقطاع الخيري الذي تنتمي إليه المؤسسات الخيرية والمنظمات غير الحكومية ، أصبح يشكل رقما هاما في المعادلة الاقتصادية في الكثير من البلدان الصناعية وهو قطاع ثالث شريك للقطاعين الآخرين (القطاع العام والقطاع الخاص) في عملية التنمية البشرية، بما يملكه من جامعات ومراكز بحثية ومستشفيات ومؤسسات استثمارية .ففي الولايات المتحدة الأمريكية فالإحصائيات الرسمية الخاصة بسنة 2003 تشير إلى أن القطاع الخيري بشقيه الوقفي والتبرعي يضم في إطاره 1514972 منظمة وجمعية ، و32000 مؤسسة وقفية، ويتم الترخيص يوميا لـ 200 جمعية تعمل في القطاع الخيري وينتظم في هذا القطاع قرابة11 مليون موظفا بصفة دائمة، ،بينما بلغت إيراداته (تبرعات المحسنين وذوي البر والإحسان) حوالي 212 مليار دولار أمريكي(09) ، إضافة إلى 90 مليون متطوع في جميع الأعمال الدينية والإغاثية والإنسانية، بواقع 5 ساعات عمل أسبوعيا في التطوع في جميع التخصصات. إذن ما نخلص إليه من هذه المعلومات هو أن المنظمات غير الحكومية تسعى جاهدة إلى تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال امتصاص البطالة والعمل على تحقيق الرفاهية الاقتصادية للإنسان والوصول إلى التوزيع العادل للدخل[63].

خاتمة:

صفوة القول في نهاية الورقة البحثية، إن دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة له أهمية و بائن الأثر، لأنه كسب موافقة كل دول العالم وحكوماتها بالإجماع في تأديته لوظيفته في مجال التنمية المستدامة، وذلك من خلال تسخير الدول لتشريعات قائمة تنظم عمل الفواعل دون الدولاتية، على غرار منظمات المجتمع المدني، إدراكا منها لأهميتها في الفضاء العام، ومساهمتها في تكميل طرف المعادلة، أي أن تكون سند حقيقي للدولة في تطبيق سياساتها التنموية. والمشاركة في استشراف مستقبل الدولة والمجتمع معا. فضلا عن نجاح المجتمع المدني في أن يكون عنصرا فاعلا وفعالا مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وترقية الاهتمام بالقضايا البيئية، وحقوق الإنسان والمرأة، ومختلف مجالات التنمية المستدامة.

الهوامش:

---

[1] رشيد جرموني، "المجتمع المدني بين السياق الكوني والتجربة المغربية"، تم تصفح الموقع يوم 2014/05/26، انظر الموقع الالكتروني: http://www.aljabriabed.net/n97_02jarmounii.htm

[2] حامد خليل ، الوطن العربي والمجتمع المدني، كراسات استراتيجية ، مجلة فصلية تصدر عن مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق.العدد الأول – السنة الأولى – خريف 2000. ص 12

[3] عبد الغفار شكر، "نشأة وتطور المجتمع المدني : مكوناته وإطاره التنظيمي"، تم تصفح الموقع يوم29 /2014/05، انظر الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

[4] حسنين توفيق إبراهيم،" التطور الديمقراطي في الوطن العربي، قضايا وإشكاليات"، مجلة السياسة الدولية 142،2000. ص22

[5] عبد الكريم أبو حلاوة،" إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني"، عالم الفكر، مارس، **1999** ، ص 11.

[6] مؤيد جبير محمود، "المجتمع المدني في الوطن العربي:الواقع والتحديات"، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، ص ص276-277.

[7] أحمد شكر الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،2000، ط1، ص ص32-37.

[8] حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2005، ط 1 ، ص 159.

[9] حسنين توفيق إبراهيم ، المرجع نفسه، ص160.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[10] كوثر عباس الربيعي، "المجتمع المدني في العراق المفهوم والتطبيق" ، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، السنة السابعة، أفريل2005،ص02.

[11] متروك الفالح، المجتمع والديمقراطية والدولة في البلدان العربية **:** دراسة مقارنة لإشكالية المجتمع المدني في ضوء تريف المدن، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ص29.

[12] حسين علوان حسين،"الديمقراطية وإشكالية التعاقب على السلطة"، ورقة قدمت إلى المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت،2001، ص ص161-165.

[13] علي الدميني، المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/03، انظر الموقع الالكتروني: http//www.ahewar.org/debats/show.art.asp. ?aid=24714

[14] علي الدميني، المجتمع المدني ودوره في الحد من العنف والإرهاب. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/03، انظر الموقع الالكتروني: http//www.ahewar.org/debats/show.art.asp. ?aid=24714

[15] اسراء علاء الدين نوري، "دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة ظاهرة الفساد في العراق:دراسة حالة العراق"، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية،العدد6 ،السنة2، ص378

[16] ناهد عز الدين إبراهيم، خصائص المجتمع المدني ووظائفه، ج**2** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة،**2005** ، ص ص8،7

[17] سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، في صاموئيل هانتجتون، الموجة الثالثة **:** التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، ترجمة **:** عبد الوهاب علوي، دار سعد الصباح، القاهرة، ،1991.ص32.

[18] اسراء علاء الدين نوري، مرجع سابق، ص379

[19] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1990، ج15 ، ص341

[20] محمد عبد القادر الفقي، ركائز التنمية المستدامة وحماية البيئة في السنة النبوية، بحث مقدم للندوة العلمية الثالثة للحديث الشريف حول" القيم الحضارية في السنة النبوية"، الأمانة العامة لندوة الحديث، ص**3 .**

[21] ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت،1990، ج12 ، ص214

[22] دوناتو روامانو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، ص53.

[23] ريتشارد هيجوت، نظرية التنمية السياسية ، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان،2001، ط1، ص ص196-197.

[24] سليمان الرياشي، دراسات في التنمية العربية: واقع وآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1998، ط1، ص238.

[25] محمد علاء الدين عبد القادر،علم الاجتماع الريفي المعاصر والاتجاهات الحديثة في دراسات التنمية،(الاسكندرية: منشأة المعارف،2003)،ص08.

[26] عبد الخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، المستقبل العربي167، 1992، ص94.

[27] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، تر:محمد كامل عارف. مستقبلنا المشترك، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،1989،ص ص69-70.

[28] منى هرموش، "دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009-2010.ص36.

[29] كربالي بغداد وحمداني محمد، استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة وهران، العدد45 ،2010، ص11

[30] سمير قويدر، "دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة في مكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية"، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة عنابة،2005-2006، ص41.

[31] ريدة ديب، سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق لعلوم الهندسة، المجلد25، العدد الأول"،2009،ص03.

[32] عبد الباقي محمد، مساهمة الجباية البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:دراسة حالة الجزائر"، مذر ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف،2009-2010،ص ص23،24.

[33] كريم زرمان ، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي2001-2009، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان2001. ص ص195،196.

[34] مريم بولمخال، "إدماج أبعاد التنمية المستدامة في الإدارة الإستراتيجية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف،2001-2012. ص ص59-60

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

[35] منى هرموش، مرجع سابق، ص ص 40-41

[36] حميدة بوعموشة، "دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة"، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، جامعة سطيف،2011-2012، ص50.

[37] مريم بولمخال، مرجع سابق. ص61

[38] http://www.un.org/arabic/esa/desa/aboutus/dsd.html

[39] حميدة بوعموشة، مرجع سابق، ص51

[40] عبد الباقي محمد، مرجع سابق، ص31.

[41] مريم بولمخال، مرجع سابق. ص63.

[42] مجموعة مؤلفين، النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد السياسية والاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر،2013، ط1،ص497.

[43] مجموعة مؤلفين، المرجع نفسه، ص498.

[44] مهدي سهير غيلان، دراسة تحليلية لأهم مؤشرات التنمية المستدامة في البلدان العربية، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد322،العدد01، جامعة بابل2009، ص218.

[45] مهدي سهير غيلان، المرجع نفسه، ص220.

[46] مهدي سهير غيلان، المرجع نفسه، ص223.

[47] مهدي سهير غيلان، المرجع نفسه، ص238.

[48] سنوسي سعيدة، "الآثار البيئية والصحية للاستهلاك الصناعي للطاقة الحفرية ودور التنمية المستديمة"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عنابة،2009-2010، ص99.

[49] ابرير غنية، "دور المجتمع المدني في صياغة السياسات العامة"، مذكرة ماجستير،قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة،2009-2010،ص106.

[50] منى هرموش، مرجع سابق، ص63.

[51] صالح زياني ومراد بن سعيد، إصلاح الحكم البيئي العالمي، دار قانة للنشر والتوزيع ، باتنة ،2010، ط1، ص132.

[52] ابرير غنية، مرجع سابق،131

[53] سلوى شعراوي جمعة(محررا)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة، القاهرة ،2004، ص240.

[54] أرنولد ج هايدنهاينر هيوهيكلو و كارولين تيش ادامز، السياسات العامة المقارنة: سياسات الخيار الاجتماعي في أمريكا وأروبا واليابان،الأهلية للنشر والتوزيع، عمان،1999 ، ط1، ص467.

[55] دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة. تم تصفح الموقع يوم 2014/06/29. انظر الموقع الالكتروني:
http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30886

[56] أماني قنديل، تفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفقر، تم تصفح الموقع يوم 2014/06/16، انظر الموقع الالكتروني،
http://www.ahram.org.eg/Archive/2004/6/8/OPIN3.HTM

[57] هويدا عدلي، فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ورقة مقدمة في ندوة "دولة الرفاهية الاجتماعية" 28 -30 تشرين الثاني/نوفمبر 2005 الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، ص 15.

[58] هويدا عدلي، المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[59] هويدا عدلي، المرجع نفسه، ص16.

[60] هويدا عدلي، المرجع نفسه، ص18.

[61] دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة
http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30886

[62] روجيه سو،المجتمع المدني في مواجهة السلطة، ترجمة : صلاح نيّوف، مطبوعات العلوم السياسية، باريس، 2003، ص 65.

[63] دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة
http://www.al-bayyna.com/modules.php?name=News&file=article&sid=30886

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com